Cybrarians Journal
E-ISSN 1687-2215

العدد 74، ديسمبر 2024
DOI: 10.70000/cj.2024.74.608

بحوث – المراجعة العلمية

# الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربيـــة بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية : دراسة تقويمية

**إبراهيم أحمد محمد حسن**
أخصائي مكتبات ومعلومات، جامعة بنها، مصر
ماجستير، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات،
كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر
Ibrahim.hassan85@gmail.com

حقوق النشر (c) 2024،
إبراهيم أحمد محمد حسن

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

## المستخلص

تهدف الدراسة إلى رصد واقع عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، من حيث التعرف على القواعد والآليات المستخدمة عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد، والإجراءات التي يقوم بها المفهرسون عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية، ومدى قدرتهم على القيام بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية، وإنشاء التسجيلات الاستنادية لها على نظام المستقبل، وكذا التعرف على المعوقات والمشكلات التي تواجههم عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية ومقترحات حلها، كل ذلك من أجل وضع آليات لعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية يكون من شأنها تحسين عملية الاسترجاع ورفع كفاءة أداء الفهرس.

ولعل من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: عدم وجود سياسات وإجراءات وممارسات موحدة ومقننة يستند إليها المفهرسون عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد، لأن عملية الصياغة تعتمد على الاجتهاد الشخصي من جانب المفهرسين سواء أكانوا يمتلكون الخبرات والمهارات أم لا، دون التقييد بأية قواعد، دون الاعتماد على ملف استنادي موجود بالفعل.

كما أوصت الدراسة بضرورة وضع أدوات العمل والسياسات التي يتم تطبيقها وتدريب وتأهيل المفهرسين العاملين بالفهرس على عمليات الضبط الاستنادي وفق الاتجاهات الحديثة في المجال، وعدم الاهتمام بالكم على حساب الكيف.

الكلمات المفتاحية
الضبط الاستنادي؛ مداخل الأسماء العربية؛ الفهارس الموحدة، المكتبات الأكاديمية، مصر

### 1/9/1 الدراسات العربية السابقة :

1. اهتمت دراسة **(شيماء عبد الحميد، 2020)** بوضع خطة مقترحة لإنشاء ملف استنادي لأسماء المؤلفين المصريين، بهدف إنشاء قائمة استناد موحدة وشاملة للأسماء العربية المصرية (ملف استناد إلكتروني)، تعتمد على أحدث الوسائل والأساليب التقنية وفق صيغة مارك 21 الاستنادية، للوصول إلى صيغ موحدة ومقننة لمداخل أسماء المؤلفين المصريين بفهارس المكتبات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقاء المادة العلمية، ومن أهم توصيات الدراسة المشاركة مع دار الكتب المصرية في تبني فكرة إنشاء الملف الاستنادي الوطني للأسماء، وتحديد جهة مركزية مسؤولة عن صياغة أسماء المؤلفين المصريين.
2. تناولت دراسة **(عوض ميخائيل، 2019)** الضبط الاستنادي للأسماء العربية (القديمة والحديثة) وفقًا لمعيار وصف المصادر وإتاحتها RDA ووفقًا لحقول مارك الاستنادية، سواء الحقول القديمة أو التي تمت إضافتها بعد تطبيق معيار وصف المصادر وإتاحتها RDA، ووفقًا لمبادئ الفهرسة والنموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية لبيانات الاستنادية، وقد أجرى الباحث دراسة تقويمية للضبط الاستنادي للأسماء العربية في مكتبة الأسكندرية بهدف الوصول إلى المشكلات المتعلقة بعملية الضبط الاستنادي للأسماء العربية بمكتبة الأسكندرية، وتقديم الحلول المناسبة لها، وقد اعتمد الباحث على منهجين في الدراسة هما: منهج دراسة الحالة ومنهج الدراسات التقويمية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية يشوبه بعض الأخطاء بنسبة 19.2% من إجمالي تسجيلات العينة (1000 تسجيلة استنادية)، ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة تسجيل كافة المعلومات الواردة في المصادر المتاحة بالمكتبة عن الأشخاص، ولا يتم الاعتماد على مصدر واحد أو اثنين فقط، مع ضرورة مراجعة التسجيلات الاستنادية بعد إنشائها، وأن يتم إتاحة التسجيلات الاستنادية على الويب وتكون قابلة للبحث.
3. هدفت دراسة **(رانيا رضا، 2018)** إلى تقييم النظام الفرعي الآلي للضبط الاستنادي بنظام المستقبل بالفهرس الموحد للجامعات المصرية، وبناء ملفات استنادية بالفهرس وفقًا لمعيار مارك 21 الاستنادي للمساهمة في تقنين وتوحيد نقاط الإتاحة الاستنادية بالفهرس للحد من التكرارات، ووضع تصور مقترح لدليل إرشادي لضبط جودة التسجيلات الاستنادية للوصول إلى ملف استنادي تتوافر به الجودة، وقد اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، ومن أهم نتائج الدراسة: تكامل النظام الفرعي للضبط الاستنادي مع النظام الفرعي للفهرسة، ويتميز نظام المستقبل بالمرونة في تعديل الحقول والمؤشرات والحقول الفرعية بالتسجيلة الاستنادية، كما لا يتوافق النظام مع قواعد وصف المصادر وإتاحتها RDA، وخلصت الدراسة إلى التوصية بأهمية بناء الملفات الاستنادية بالفهرس الموحد للجامعات المصرية، ومعالجة أوجه القصور الموجودة بالنظام الفرعي للضبط الاستنادي.

DOI: 10.70000/cj.2024.74.608

4. وهدفت دراسة **(أحمد عيدان، 2017)** إلى التعرف على حجم الاختلاف في ملفات الضبط الاستنادي التقليدية للمؤلفين المعتمدة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد (الوزيرية) والمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية، ومعرفة الطرق والأساليب التي يتبعها العاملون في المكتبات لصياغة مداخل المؤلفين العرب، ولتحقيق ذلك الغرض اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي التطبيقي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود اختلاف كبير وبنسبة (36.7%) في صياغة مداخل المؤلفين بين الملفات الاستنادية للمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية والمكتبة المركزية لجامعة بغداد (الوزيرية)، وكذا قلة خبرة العاملين بالعمل الاستنادي وبناء المداخل والقواعد الخاصة بصياغة مداخل المؤلفين. ومن أهم توصيات الدراسة 1. ضرورة إعادة تأهيل الملفات الاستنادية التقليدية الموجودة في المكتبات، إذ ستشكل الأساس الذي تستند عليه عملية التحول من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني. 2. ضرورة تدريب العاملين في المكتبات على الطرق الصحيحة والمعيارية لبناء واستعمال الملفات الاستنادية. 3 ضرورة الاعتماد على نظام كوها في بناء الملفات الاستنادية في المكتبات الجامعية، لكونه نظاما مجانيا مفتوح المصدر.

5. وتناولت دراسة **(رنا مصطفى، 2016)** النموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية Functional Requirements for Authority Data بالوصف والتحليل من حيث الأهداف والمجال والمكونات: الكيانات، والخصائص (البيانات)، والعلاقات ؛ وتطبيق هذا النموذج على عينات من الإنتاج الفكري بهدف إلقاء الضوء على مشكلات تطبيقه في البيئة العربية وكيفية حل هذه المشكلات، بالإضافة إلى التعرف على المحدد القياسي الدولي للأسماء ISNI والملف الاستنادي الدولي الافتراضي VIAF، ووضع تصور لمستقبل بيانات الاستناد للأسماء العربية في بيئة الويب تطبيقًا للنموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بضرورة تدريس النموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية FRAD باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها معيار RDA، وضرورة تطبيق التقنيات التي تحقق المشاركة المصرية الفعالة في الضبط الاستنادي للأسماء في بيئة الويب، مثل: المساهمة في الملف الاستنادي الدولي الافتراضي VIAF والمحدد القياسي الدولي للأسماء ISNI.

6. هدفت دراسة **(ولاء عباس، 2016)** إلى عرض موضوع الضبط الاستنادي للأسماء على الإنترنت وأسباب الحاجة إليه، والتعرف على الدور الذي يلعبه الضبط الاستنادي للأسماء في عملية تنظيم مصادر المعلومات على الإنترنت، وكذا هدفت إلى التعرف على مراحل تطور التسجيلة الاستنادية للاسم وأشكالها ومحتوياتها، وأخيرًا التعرف على مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي VIAF وتحليل وتقييم المشاركة العربية داخل المشروع ومدى الاستفادة من هذه المشاركة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الميداني في رصد وحصر وتحليل الأحداث والتطورات المختلفة التي تحيط بموضوع الضبط الاستنادي للأسماء، وكذا استخدام أسلوب البحث التقييمي لدراسة مشاركة المكتبات العربية داخل مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي، ومن أبرز نتائج الدراسة أن مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي VIAF يجمع بياناته من ملفات استنادية للأسماء، وتسجيلة الاسم بداخله تشتمل على تفاصيل كثيرة قد تكون سببا في تشتت المستفيدين في بعض الأحيان، كما تقتصر المشاركة العربية في

المشروع على مكتبتين فقط هما: مكتبة الإسكندرية والمكتبة الوطنية اللبنانية، وتنحصر مشاركتهم على التسجيلات الاستنادية للأسماء العربية فقط.

7. كما هدفت دراسة **(مصطفى مجاهد، 2012)** إلى وضع أداة لتوحيد قواعد صياغة الاسم العربي المرومن بوضع مواصفة معيارية تتواءم مع خصائص اللغة العربية وحاجات المستفيد العربي، ومحاولة وضع ملف استنادي يجمع هذه الأسماء، وقد اعتمد الباحث على المنهج الميداني والوصفي التحليلي لتجميع وتسجيل البيانات الاستنادية، ومن أهم نتائج الدارسة: الضبط الاستنادي الآلي للأسماء التقليدية أو المرومنة يعد أحد الأركان الأساسية لبناء فهرس جيد، نظرًا لما يقوم به كأداة للتجميع والإتاحة، ولما يكفله من توحيد وتقنين شكل الأسماء العربية المرومنة على المستوى الوطني والقومي، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على المكتبات ومراكز المعلومات المصرية والعربية أن تبدأ في استخدام ملف استناد موحد للأسماء العربية المرومنة، يقوم على توفير قدر مناسب من التوحيد وسهولة الاستخدام.

8. وهدفت دراسة **(مصباح محمد، 2011)** إلى دراسة الضبط الاستنادي للأسماء العربية، وإنشاء ملفات استنادية لها بالتطبيق على عدد من المكتبات السودانية، ووضع الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في إنشاء تلك الملفات لتكون أداة عمل تستخدمها المكتبات السودانية، وتشجيع تلك المكتبات على تبني إنشاء قائمة استنادية للمؤلفين السودانيين وفق المشروع الذي قدمه الباحث في الدراسة، وقد اعتمد الباحث على منهجين في الدراسة وهما: المنهج التاريخي للتعرف على الخلفية التاريخية للموضوع مجال الدراسة، والمنهج المسحي باختيار عينة عمدية متمثلة في خمس مكتبات، والأسلوب الوصفي التحليلي لتطبيقه على فهارس هذه المكتبات، ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا يوجد بالمكتبات عينة الدراسة ضبط استنادي، ولا ملفات استنادية إلكترونية، والعاملون بهذه المكتبات ينقصهم التدريب في مجال الفهرسة، ومن أهم توصيات الدراسة: التأكيد على أهمية إعداد قائمة استناد للمؤلفين السودانيين.

9. وهدفت دراسة **(خميس عوض، 2010)** إلى رصد وتقويم عمليات الضبط الاستنادي للفهارس الآلية في المكتبات العربية، وبصفة خاصة مكتبة الإسكندرية، وذلك بدراسة قواعد إنشاء التسجيلات الاستنادية وفق قواعد MARC21 وأشهر الملفات الاستنادية، بهدف التعرف على كيفية الوصول إلى مصادر المعلومات، وكيفية إعداد مداخل مقننة لها، وأيضا التعرف على مشكلات الفهرسة العربية الآلية في نظم الحوسبة المستخدمة في المكتبات العربية، ودراسة دور الفهارس الآلية العربية في البيئة الإلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة على منهجين متلازمين هما: منهج دراسة الحالة والمنهج التقويمي، ومن أهم نتائج الدراسة: هناك نموذجان عربيان من أفضل التجارب العربية في مجال الضبط الاستنادي، وبخاصة في التعامل مع أسماء الأشخاص، وهما: الملف الاستنادي لمكتبة الإسكندرية والفهرس العربي الموحد، ومن أبرز توصيات الدراسة هي: ضرورة الاهتمام بمقررات المعالجة الفنية في البرامج الدراسية، والاهتمام بالتدريب العملي والتطبيقي باستخدام التكنولوجيا التعليمية المتطورة.

10. وهدفت دراسة **(البوسعيدي، 2008)** إلى التعرف على واقع الضبط الاستنادي لأسماء المؤلفين العمانيين في فهارس المكتبات، وذلك بهدف الخروج بقائمة استنادية لأسماء المؤلفين العمانيين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة أن أغلب المكتبات تستخدم الملف الاستنادي بشكله الإلكتروني، فضلًا عن تعدد القواعد المستخدمة في صياغة المداخل لأسماء المؤلفين، وعدم وجود ملف استنادي خاص بالمؤلفين العمانيين، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع إستراتيجية لإنشاء مشروع الملف الاستنادي الوطني الموحد للأسماء

DOI: 10.70000/cj.2024.74.608

العمانية، وتدريب المفهرسين في المكتبات على الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص، ووضع السياسة المتعلقة بضبط استناد الأسماء، والصيانة الدورية المنتظمة للملف الاستنادي.

11. كما تتناول دراسة **(التفهني، 2004)** قوائم الاستناد للأسماء العربية القديمة بالتحليل والتقييم، إضافة إلى التعرف على آراء المفهرسين في عينة من المكتبات المصرية (بلغت 116 مكتبة) وذلك للوقوف على آرائهم حول قوائم الاستناد المستخدمة في مكتباتهم للتعرف على المميزات والعيوب التي تظهر أثناء الاستخدام الفعلي لهذه القوائم، وذلك بهدف تحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه القوائم في صياغة مدخل الاسم العربي القديم. وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة في تقييم كل قائمة، كما اعتمدت على المنهج الميداني في التعرف على مدى استخدام القوائم في المكتبات وآراء المفهرسين فيها، ومن أهم نتائج الدراسة أن قوائم الاستناد محل الدراسة لا يمكن اعتبارها قوائم استناد معيارية؛ بل هي أدوات مرجعية تساعد المفهرس على تحقيق مداخل الأسماء العربية القديمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدارك أوجه القصور التي ظهرت في القوائم محل الدراسة، وإعداد قائمة استناد موحدة للأسماء العربية القديمة والحديثة، والاتفاق على قواعد موحدة ومفصلة لصياغة مدخل الاسم العربي.

وقد استفادت دراستنا الحالية من هذه الدراسة من ناحية التعرف على طبيعة الاسم العربي القديم والتعرف على قوائم الاستناد الورقية للأسماء العربية القديمة المستخدمة في عدد من المكتبات المصرية.

12. وتناولت دراسة **(ثناء السيد، 2002)** عمليات الضبط الاستنادي للأسماء العربية المستعارة في المكتبات المصرية، وهدفت الدراسة إلى وضع تصور لإنشاء قائمة موحدة للأسماء العربية، ولكن قابلتها العديد من الصعاب وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الناتجة عن طرق الكتابة باللغة العربية.

13. وتناولت دراسة **(سحر ربيع، 1997)** بالتحليل والتقييم الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس في إصداراته المليزرة باعتباره أحد المصادر لبناء الرؤوس الاستنادية سواء للمداخل المحلية أو غير المحلية، وقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة، الذي هو مزيج من العمل الميداني والتجريبي في آن واحد، ومن أبرز نتائج الدراسة أن الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس يتميز بالدقة والمعيارية من حيث توافر إمكانات أكثر للبحث، وتوافر الإحالات، والاعتماد على مصادر مختلفة في إعداد التسجيلة الاستنادية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاقتداء بهذا الملف كنموذج يعتمد عليه في إنشاء ملف استنادي وطني لأسماء الهيئات، وأسماء المؤتمرات، والأسماء الجغرافية، والسلاسل.

14. وتناولت دراسة **(علي باطرفي، 1995)** بالتحليل ثلاث من قوائم استناد أسماء المؤلفين والأعلام العرب القدماء (قائمة الشنيطي- قائمة السويدان- قائمة الجزار)، وذلك بهدف التعرف على كل قائمة من هذه القوائم، والمنهج الذي ينظم طريقة إعدادها وترتيبها، ومدى التوافق والاختلاف بين القوائم الثلاث في مداخل الأسماء، وإمكانية الاستفادة من هذه القوائم في إعداد قائمة الاستناد الموحدة التي ينادي بها المكتبيون العرب، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف دراسة ووصف القوائم وصفًا شاملًا، ومن أبرز نتائج الدراسة إمكانية الاستفادة من القوائم في إعداد قائمة الاستناد الموحدة.

15. هدفت دراسة **(شمس الأصيل، 1987)** إلى استعراض الجهود المختلفة في عملية الضبط الاستنادي للأسماء العربية، وتوضيح الفرق بين ما تم في الدول المتقدمة في مجال الضبط الاستنادي وبين الدول العربية في المجال نفسه، كما هدفت الدراسة إلى وضع الأسس السليمة التي يجب على أساسها صياغة مداخل الأسماء العربية ومتطلبات بناء ملف استنادي للأسماء العربية تتولاه هيئة مركزية، وقد أوصت

الباحثة باستخدام قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية لمعالجة مداخل الأسماء العربية، واقترحت أن تكون هذه الهيئة المركزية المسؤولة عن قائمة الاستناد المعيارية هي دار الكتب المصرية، لما لها من إمكانيات فنية وبشرية تؤهلها لذلك العمل، وضرورة أن يكون هناك تنسيق وتعاون مع مكتبات ومراكز معلومات في مصر والدول العربية، وذلك في صورة منح مالية تستطيع من خلالها دار الكتب إنشاء الملف الاستنادي.

### 2/9/1 الدراسات الأجنبية السابقة:

1. تركزت دراسة **(Marais, 2004)** على الضبط الاستنادي كوسيلة للتعاون باتحاد المكتبات الأكاديمية في جنوب إفريقيا، باستخدام الفهرس الموحد الذي يتم صيانته في مكتب مركزي للضبط الاستنادي، هذا وقد تمت دراسة تكلفة إنشاء وتعديل التسجيلات الاستنادية باتحاد المكتبات الأكاديمية في جنوب إفريقيا، لكي يتم اختيار نظام للضبط الاستنادي يعمل بسرعة وفعالية وبأقل تكلفة ممكنة، وقد اعتمدت الدراسة على إرسال استبيان لعدد من المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على خبراتهم في مجال الضبط الاستنادي والتعاون بين المكتبات من خلال الفهارس الموحدة، وجاء اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لأنها الرائدة في هذا المجال، علما أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم الاعتماد عليها لتطوير العمل داخل المكتب المركزي للضبط الاستنادي باتحاد المكتبات الأكاديمية في جنوب إفريقيا.
2. هدفت دراسة **(Kim, 1984)** إلى الوقوف على إجراءات الضبط الاستنادي لأسماء شرق آسيا في المكتبات التي تضم مجموعات شرق آسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلات الشخصية مع عدد من أخصائيي المكتبات في هذه المكتبات محل الدراسة، وخلصت الدراسة بأن إجراءات الضبط الاستنادي لأسماء شرق آسيا في المكتبات التي تضم مجموعات شرق آسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تتم وفق الإجراءات التقليدية للضبط الاستنادي لباقي الأسماء الأخرى ولا يوجد لها أية خصوصية ؛ وقد أكدت الغالبية من أخصائيي المكتبات في هذه المكتبات على ضرورة أن يكون لهذه الأسماء الخصوصية عند عملية الضبط الاستنادي لها.

### 3/9/1 التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنها بمثابة دراسات سابقة ومثيلة تلتقي مع موضوع الدراسة في بعض الجوانب، استفاد منها البحث في إعداد هذه الدراسة، و ليس من بين هذه الدراسات من تناول معالجة أسماء الأشخاص العربية القديمة والحديثة بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية سوى دراسة وحيدة تناولت تقييم مداخل أسماء الأشخاص بصفة عامة كجزء من تجربة إنشاء الملفات الاستنادية بالفهرس الموحد لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية، ولكن دراستنا الحالية تهدف إلى رصد الواقع الذي عليه عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية القديمة والحديثة، والقواعد المستخدمة لصياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والمعوقات والمشكلات التي تواجه المفهرسون العاملون بالمشروع عند عملية الصياغة، والتعرف على إمكاناتهم الفنية وخبراتهم في مجال الضبط الاستنادي.

DOI: 10.70000/cj.2024.74.608